بلاغ صحفي

الاجتماع السادس للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية

الرباط، في 20 دجنبر 2017

عقدت لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية بتاريخ 20 دجنبر اجتماعها السادس بمقر بنك المغرب بالرباط.

وخلال هذا الاجتماع، قامت اللجنة بتحليل خريطة المخاطر النظامية واطلعت على التقدم المحرز في خارطة الطريق التي أعدتها السلطات المختصة في مجال الاستقرار المالي للفترة 2016-2018.

وأفضى تحليل وضعية النظام المالي بالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة والمتوقعة إلى الخلاصات الرئيسية التالية:

- ظلت المخاطر الماكرو اقتصادية على العموم في مستوى معتدل، وذلك في سياق تميز على الخصوص بمواصلة ضبط أوضاع المالية العمومية. وعلى صعيد الحسابات الخارجية، تظل المخاطر محدودة بفضل التقلص التدريجي لعجز الحساب الجاري والمستوى الملائم للاحتياطيات الدولية الصافية التي غطت في سنة 2017 أكثر من 5 أشهر من واردات السلع والخدمات. وعلى الصعيد الوطني، سجل النمو الاقتصادي سنة 2017 تسارعا ساهم فيه بالأساس تحسن القيمة المضافة الفلاحية وانتعاش الأنشطة غير الفلاحية، وإن بوتيرة بطيئة.

  وفيما يتعلق بالآفاق الماكرو اقتصادية، تظل التوقعات إيجابية على العموم ارتباطا بتحسن النشاط الاقتصادي العالمي ومواصلة تقلص عجزي الميزانية والحساب الجاري. إلا أن بعض مناطق الشكوك ما زالت تحيط بالأوضاع الخارجية ارتباطا على الخصوص بالتوترات الجيوسياسية والسياسة التجارية المتبعة في الولايات المتحدة.

- وواصل الإقراض البنكي تحسنه بوتيرة معتدلة. وتسارع نمو القروض الممنوحة إلى المقاولات غير المالية. ويظل مستوى القروض المعلقة الأداء مرتفعا، وإن كانت وتيرة نموها قد شهدت تباطؤً، وذلك في سياق تميز بانتعاش بطيء للأنشطة غير الفلاحية.

- في هذا السياق، تراجعت نتائج البنوك مع نهاية النصف الأول من سنة 2017 بفعل تقلص عائد عمليات السوق. وقد حافظ القطاع البنكي على المردودية والمستوى الملائم من الرسملة، وأظهر قدرته على الصمود أمام اختبارات الضغط التي تحاكي الصدمات الماكرو اقتصادية. ويتم إجراء تتبع دقيق لما يتعرض له القطاع من مخاطر التمركز ومخاطر أسعار الفائدة.

- وفيما يخص قطاع مقاولات التأمين، رغم انخفاض طفيف في نسبة تغطية المؤونات التقنية بأصول ذات تمثيلية، فإنه يظل منضبطا للمعايير الدنيا المطلوبة فيما يتعلق بالتغطية ولا يزال يتوفر على هامش للملاءة يفوق بكثير الحد القانوني الأدنى. غير أنه من المتوقع أن تعرف هذه الفوائض انخفاضا مع الانتقال مستقبلا نحو نظام احترازي مرتكز على المخاطر.

- ويتواصل التطبيق التدريجي للإصلاح المعياري لنظام المعاشات المدنية. وقد أدى هذا الإصلاح، من خلال وضع تسعيرة متوازنة بالنسبة للحقوق المستقبلية للمنخرطين، إلى تحسين بعض مؤشرات المخاطر المتعلقة بهذا النظام. إلا أنه لم يمكن من معالجة الالتزامات المهمة للنظام برسم الحقوق الماضية.
- وفيما يتعلق بسوق البورصة، اتخذت السيولة منحى تصاعديا، وإن كان بطيئا، نتيجة بالأساس لضعف الرأسمال العائم. وفي نفس الوقت، سجل مستوى التقلب انخفاضا هاما بعد سنتين من الارتفاع المتواصل. كما لا يزال تقييم البورصة مرتفعا نسبيا رغم تسجيله بعض التراجع. ويتأثر بالعمليات التي يقوم بها المستثمرون الباحثون عن تحقيق أرباح في سياق استمرار أسعار الفائدة في مستويات متدنية. ومن بين هؤلاء المستثمرين، هناك مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي وجهت اكتتاباتها بشكل أكبر إلى فئات "الأسهم" و"الأسهم وسندات الاقتراض". ويحظى سوق إقراض السندات باهتمام خاص بالنظر إلى النمو الكبير في المبلغ الجاري لهذه العمليات في سنة 2017.

وتدارست اللجنة أيضا تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بمساهمة القطاع المالي المغربي في تعزيز التنمية المستدامة.

التواصل الصحفي:
نعيم الصقلي
الهاتف: 06.66.208.246
البريد الالكتروني: n.sqalli@bkam.ma
تابعونا على تويتر @bankalmaghrib